

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٢٩ شوال سنة ١٣٩١ هـ . الموافق ١٦ كانون اول سنة ١٩٧١ م . العدد ٢٣٣٧

الفرس

٢٠٠٢	نظام مؤسسة الاسواق التجارية لقوات المصلحة الاردنية	م رقم (١٠٤) لسنة ١٩٧١
٢٠٠٨	نظام معدل لنظام مكتب التويز ومراقبة الاسعار	م رقم (١٠٥) لسنة ١٩٧١
٢٠١٠	نظام معدل لنظام رواتب وعلاوات افراد قوة الامن العام	م رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧١
٢٠١١	نظام معدل لنظام تنظيم وإدارة وزارة الاقتصاد الوطني	م رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧١
٢٠١٢	نظام معدل لنظام قني الاستان	م رقم (١٠٨) لسنة ١٩٧١
٢٠١٣	نظام معدل لنظام المياه لبلدية كفر نجة	م رقم (١٠٩) لسنة ١٩٧١
٢٠١٤	نظام موظفي المؤسسة البحرية لبناء العتبة	م رقم (١١٠) لسنة ١٩٧١
٢٠٢٤	نظام معدل لنظام الاوامر والمقاولات لوزارة المواصلات	م رقم (١١١) لسنة ١٩٧١
٢٠٢٥	امراء قاع رقم ٢٠ و ٢١ لسنة ١٩٧١ صادران عن رئيس الوزراء	
٢٠٢٥	مصحح خطأ	

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية
مطبعة القرائن الساعرة الأردنية

مكتبة من العمل

نظام مؤسسة الاسواق التجارية للقوات المسلحة

بمقتضى المادة (٨٠) من قانون القوات المسلحة الاردنية رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١١/٣

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١٠٤) لسنة ١٩٧١

نظام مؤسسة الاسواق التجارية للقوات المسلحة

صادر بمقتضى الفقرة ١ (د) من المادة ٨٠ من قانون القوات المسلحة الاردنية رقم ١١ لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مؤسسة الاسواق التجارية للقوات المسلحة لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للافظاء والمعارات التالية المعاني المحددة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

القائد العام	القائد العام للقوات المسلحة الاردنية او من ينوبه خطيا
المؤسسة	مؤسسة الاسواق التجارية للقوات المسلحة
الاسواق التجارية	محلات لبيع اللوازم والمواد الاخرى بالمفرق للضباط والافراد وعائلاتهم
المستودعات الرئيسية	المستودعات التي تستقبل البضائع المشتراة لمؤسسة الاسواق التجارية
الهيئة	الهيئة الادارية المؤلفة بموجب هذا النظام
الرئيس	رئيس الهيئة الادارية
العائلة	الزوج والاولاد والوالدان اللذان يقوم ولدهما باعمالهما

المادة ٣ - تؤسس في القوات المسلحة مؤسسة تسمى (مؤسسة الاسواق التجارية للقوات المسلحة) تستهدف تمكين الضباط والافراد وعائلاتهم من الحصول على اللوازم والمواد الغذائية واية مواد اخرى باسعار مناسبة .

المادة ٤ - أ - تعتبر المؤسسة شخصية معنوية لها ميزانية مستقلة ويمثلها الرئيس .

ب - يتولى النائب العام امر تقديم الدعاوى والدفاع في دعاوى المؤسسة ويقوم بالمرافعة فيها الى آخر حد من حرجة من حرجات المحاكمة ويتولى تنقل الاحكام الصادرة لمصلحة المؤسسة طبقا لاحكام قانون دعاوى الحكومة رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٨ وما طرأ عليه من تعديلات .

المادة ٥ - تتكون اموال المؤسسة من :

- أ - رأس المال .
- ب - الارباح الصافية .
- ج - اية اموال ترد للمؤسسة من اية جهة كانت .

المادة ٦ - أ - يتولى ادارة المؤسسة هيئة لا تزيد على سبعة ضباط يعينهم القائد العام لمدة سنة قابلة للتجديد .
ب - يعين القائد العام احد الضباط رئيسا للهيئة وتنتخب الهيئة من بين اعضائها نائبا للرئيس ومراقبا ماليا للمؤسسة .
ج - يعين القائد العام بتنسب من الهيئة السكرتير والمحاسب وامين الصندوق والمستخدمين الآخرين لادارة المؤسسة .

المادة ٧ - أ - تعقد الهيئة اجتماعاتها بدعوة من الرئيس او نائبه مرة واحدة في الشهر على الاقل .
ب - لا يتم التصيب الا بحضور ثلثي الاعضاء بشرط ان يكون الرئيس او نائبه من ضمنهم .
ج - تصدر قرارات الهيئة بالاكثرية وللرئيس صوت مرجح عند تساوي الاصوات .

المادة ٨ - يعين القائد العام بتنسب من الهيئة احد الضباط او احد المدنيين من ذوي الاختصاص مدبرا للمؤسسة .

المادة ٩ - يناط بالهيئة الوظائف التالية :

- أ - تخطيط السياسة العامة للمؤسسة .
- ب - وضع الموازنة العامة للمؤسسة .
- ج - مراقبة الحسابات ودفاتر المؤسسة وحفظها .
- د - مراقبة استثمار اموال المؤسسة .
- هـ - تدقيق نتائج الجرد الربعي والسنوي او اي جرد اخر ترى الهيئة ان اجراءه ضروري .
- و - اقرار مشروع الميزانية التقديرية لسنة المالية الجديدة .
- ز - التوصية بالتوظيف والاستغناء ورفع الاجور والرواتب وتخفيضها والهيئة حق نقل رؤساء الاقسام من مكان لآخر بتنسب من المدير .
- ح - تقديم التواصي بشأن التصرف بالارباح .
- ط - التصرف بالبضائع الثالفة او الفاسدة باى طريقة تراها مناسبة .
- ي - الموافقة على تزويد المؤسسة بالبضائع والمواد والاوزام المطلوبة من الجهات المينة بالمادة (١٤) او اي مصدر آخر .
- ك - اية اعمال اخرى تستهدف تطوير المؤسسة واموالها .
- ل - فتح اي فرع في اي مكان من المملكة تراها مناسبة واغلاق اي فرع لاري ضرورة لوجوده .

المادة ١٠ - يناط بمدير المؤسسة ما يلي :

- أ - تنفيذ قرارات الهيئة وتطبيق السياسة التي ترسمها بشأن معدل الربح في شأن المؤسسة عموما .
- ب - مراقبة اعمال الموظفين .
- ج - التأكد من توفير البضائع اللازمة في جميع الاسواق التجارية .

Handwritten signature or mark.

Handwritten text on a small label: "مجلس ادارة المؤسسة"

نظام المؤسسة الاسواق التجارية للقوات المسلحة

بمقتضى المادة (٨٠) من قانون القوات المسلحة الاردنية رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١١/٣

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١٠٤) لسنة ١٩٧١

نظام مؤسسة الاسواق التجارية للقوات المسلحة

صادر بمقتضى الفقرة ١ (د) من المادة ٨٠ من قانون القوات المسلحة الاردنية رقم ١١ لسنة ١٩٦٤



المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مؤسسة الاسواق التجارية للقوات المسلحة لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والمعارف التالية المعاني المحددة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

القائد العام	القائد العام للقوات المسلحة الاردنية او من ينيبه خطيا
المؤسسة	مؤسسة الاسواق التجارية للقوات المسلحة
الاسواق التجارية	محلات بيع التوازم والمواد الاخرى بالمفرق للضباط والافراد وعائلاتهم
المستودعات الرئيسية	المستودعات التي تستقبل البضائع المشتراة لمؤسسة الاسواق التجارية
الهيئة	الهيئة الادارية المؤلفة بموجب هذا النظام
الرئيس	رئيس الهيئة الادارية
العائلة	الزوج والاولاد والوالدان اللذان يقوم ولدهما باحالتها

المادة ٣ - تؤسس في القوات المسلحة مؤسسة تسمى (مؤسسة الاسواق التجارية للقوات المسلحة) تستهدف تمكين الضباط والافراد وعائلاتهم من الحصول على التوازم والمواد الغذائية واية مواد اخرى باسعار مناسبة .

المادة ٤ - ١ - تعتبر المؤسسة شخصية معنوية لها ميزانية مستقلة ويمثلها الرئيس .

ب - يتولى النائب العام امر تقديم الدعاوى والدفاع في دعاوى المؤسسة ويقوم بالمرافعة فيها الى آخر درجة من درجات المحاكمة ويتولى تنفيذ الاحكام الصادرة لمصلحة المؤسسة طبقا لاحكام قانون دعاوى الحكومة رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٨ وما طرأ عليه من تعديلات .

المادة ٥ - تتكون اموال المؤسسة من :

- أ - رأس المال .
- ب - الارباح الصافية .
- ج - اية اموال ترد للمؤسسة من اية جهة كانت .

المادة ٦ - ١ - يتولى ادارة المؤسسة هيئة لا تزيد على سبعة ضباط يعينهم الله تعالى العام لمدة سنة قابلة للتجديد .

ب - يعين القائد العام احد الضباط رئيسا للهيئة وتنتخب الهيئة من بين اعضائها نائبا للرئيس ومراقبا ماليا للمؤسسة .

ج - يعين القائد العام بتسيب من الهيئة السكرتير والمحاسب وامين الصندوق والمستخلصين الآخرين لادارة المؤسسة .

المادة ٧ - ١ - تعقد الهيئة اجتماعاتها بدعوة من الرئيس او نائبه مرة واحدة في الشهر على الاقل .

ب - لا يتم النصاب الا بحضور ثلثي الاعضاء بشرط ان يكون الرئيس او نائبه من ضمنهم .

ج - تصدر قرارات الهيئة بالاكثرية وللرئيس صوت مرجح عند تساوي الاصوات .

المادة ٨ - يعين القائد العام بتسيب من الهيئة احد الضباط او احد المدنيين من ذوي الاختصاص مديرا للمؤسسة .

المادة ٩ - يناط بالهيئة الوظائف التالية :

- أ - تخطيط السياسة العامة للمؤسسة .
- ب - وضع الموازنة العامة للمؤسسة .
- ج - مراقبة الحسابات ودفاتر المؤسسة وحفظها .
- د - مراقبة استئجار اموال المؤسسة .
- هـ - تدقيق نتائج الجرد الربعي والسنوي او اي جرد اخر ترى الهيئة ان اجراءه ضروري .
- و - اقرار مشروع الميزانية التقديرية للسنة المالية الجديدة .
- ز - التوصية بالتوظيف والاستغناء ورفع الاجور والرواتب وتخفيضها والهيئة حق نقل رؤساء الاقسام من مكان لآخر بتسيب من المدير .
- ح - تقديم التواصي بشأن التصرف بالارباح .
- ط - التصرف بالبضائع الثالفة او الفاسدة باى طريقة تراها مناسبة .
- ي - الموافقة على تزويد المؤسسة بالبضائع والمواد والتوازم المطلوبة من الجهات المبينة بالمادة (١٤) او اي مصدر آخر .
- ك - اية اعمال اخرى تستهدف تطوير المؤسسة واموالها .
- ل - فتح اي فرع في اي مكان من المملكة تراها مناسبة واغلاق اي فرع لا يرى ضرورة لوجوده .

المادة ١٠ - يناط بمدير المؤسسة ما يلي :

- أ - تنفيذ قرارات الهيئة وتطبيق السياسة التي ترسيها بشأن معدل الربح وبشأن المؤسسة عموما .
- ب - مراقبة اعمال الموظفين .
- ج - التأكد من توفير البضائع اللازمة في جميع الاسواق التجارية .

هكذا من اجل

- د - ابلغ رئيس الهيئة بجميع النواقص والمواد اللازمة لعرض الامر على الهيئة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .
هـ - طلب تعيين لجان للجرد كلما وجد ذلك ضروريا .
و - مراقبة تصريف البضائع حسب اقدميتها في المستودع وتقديم تقرير مفصل بجميع البضائع التي يلاحظ كساد في تصريفها الى رئيس الهيئة لعرضه على الهيئة لاتخاذ القرار المناسب بشأنه .
ز - اعداد مشروع موازنة مالية للسنة المالية المقبلة .
ح - اعداد الحساب الختامي للسنة المالية الحالية وعرضه على الهيئة .
ط - تقديم التوصيات الى الهيئة بكل ما يتعلق بشؤون موظفي المؤسسة لاتخاذ القرار المناسب .

- المادة ١١ - أ - يعين موظفو المؤسسة سواء أكانوا مدنيين او عسكريين برواتب مقطوعة بموجب عقود استخدام .
ب - يخضع موظفو هذه المؤسسة لقوانين وانظمة القوات المسلحة .
ج - تصرف رواتب موظفي المؤسسة من ميزانية المؤسسة وتصرف لهم المياومات واجور السفر عندما يتدربون لوظائف خارجية وكذلك اجور الساعات الاضافية بالمقادير التي تقرها الهيئة .
المادة ١٢ - أ - ترتبط الهيئة بالقيادة العامة للقوات المسلحة /مديرية الاوامر العامة فيها يتعاقب بكافة اعمالها .
ب - يرتبط مدير المؤسسة برئيس الهيئة .
ج - ترتبط المستودعات والاسواق التجارية من جميع الوجوه بمدير المؤسسة .

المادة ١٣ - أ - تناط برئيس الهيئة الصلاحيات التالية :

- ١ - ترؤس جميع الاجتماعات .
٢ - مسؤولية مراقبة تنفيذ سياسة الهيئة وقراراتها .
٣ - تشكيل لجان فرعية للمشتريات المحلية حسب احتياج المؤسسة شريطة ان يعين عضو او اكثر من اعضاء الهيئة في هذه اللجان .
٤ - تعيين لجان لجرد موجودات المؤسسة مرة واحدة كل ثلاثة اشهر وعرض نتائج هذا الجرد على الهيئة كما يجوز له تعيين لجان جرد كلما دعت الضرورة لذلك .
ب - يقوم مقام رئيس الهيئة نائبه في حالة غيابه .

المادة ١٤ - أ - يتم تزويد المؤسسة بالمواد واللازم والبضائع المختلفة اما بشرائها او اخذها برسم البيع من :

- ١ - مستودعات دكان الجندي .
٢ - مستودعات الجيش .
٣ - التجار المحليين .
٤ - الاستيراد من الخارج .
هـ - بت الشراء من ابي مصادر اخرى .
ب - تعاد البضائع الكاسدة والغير مباعه المعروضة برسم البيع الى اصحابها بعد مرور ثلاثة اشهر على عرضها في الاسواق التجارية .

المادة ١٥ - أ - يحق لمدير المؤسسة بعد اخذ موافقة الهيئة الادارية شراء البضائع من الاسواق المحلية على اختلاف انواعها بواسطة لجان فرعية مشكلة بموجب هذا النظام على ان لا تزيد قيمة البضائع عن مائتي دينار ولا يجوز تقسيم المشتريات الى اجزاء تبلغ قيمة كل منها مائتي دينار او اقل اذا كان مجموع اثمانها في الاصل يزيد على المائتي دينار .

ب - البضائع التي تزيد قيمتها عن مائتي دينار يجري شراؤها من الاسواق المحلية او الاجنبية بواسطة لجنة العطاءات الخاصة بالقوات المسلحة او بواسطة الهيئة وذلك وفق ما يقرره القند العام وتخضع جميع قرارات الشراء لتصديقه .

ج - تقتيد الاجان المنصوص عليها في الفقرتين (أ ، ب) اعلاه باحكام نظام الاوامر الخاص بالقوات المسلحة الاردنية باستثناء التصديق على القرارات ليكون من صلاحية القائد العام .

المادة ١٦ - يرفع مدير المؤسسة كشوفات رعية الى رئيس الهيئة تبين حساب الاتجار والربح والخسارة .

المادة ١٧ - يجري استلام البضائع المشتراة والتي هي برسم البيع بموجب تعليمات تصدر عن الهيئة .

المادة ١٨ - تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اول كانون الثاني من كل سنة وتنتهي بانتهاء اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون اول من السنة ذاتها .

المادة ١٩ - للمؤسسة ان تتبع اي نظام مالي يتناسب مع نوع العمل في الاسواق التجارية وعليها ان تحتفظ بدفاتر المحاسبة والاوراق التالية :

- أ - دفتر الصندوق لقيود المبالغ التي تدخل الصندوق وتصرف منه بموجب مستندات .
ب - دفتر الاستاذ ويحوي جميع معاملات الصندوق بصورة اجمالية .
ج - السجلات والدفاتر التي يتطلب النظام المالي افتتاحها والتي تراها الهيئة مناسبة .
د - ملفات وارقام متسلسلة للكتب والمراسلات .

المادة ٢٠ - يشرف السكرتير على تنظيم محاضر الجلسات وتدوين القرارات بها ويوقع الرئيس والاعضاء على جميع القرارات المدونة .

المادة ٢١ - ينظم الرئيس تقريراً وافياً عن اعمال المؤسسة مرة واحدة كل ستة اشهر ويقدمه للقائد العام .

المادة ٢٢ - أ - ينظم المراقب المالي تقريراً وافياً في اخر كل سنة مالية يبين فيه موجودات المؤسسة والاعمال والمشاريع التي تمت وما اصاب المؤسسة من ربح وخسارة .
ب - يعرض هذا التقرير على الهيئة لاتخاذ الاجراءات والقرارات المناسبة بشأنه .

المادة ٢٣ - أ - يحق لمدير المؤسسة بواسطة امين الصندوق الاحتفاظ بمبلغ لا يزيد على (٥٠٠) خمسمائة دينار .

ب - يحق للمسؤولون عن كل فرع من الاسواق التجارية بواسطة امين صندوق الفرع الاحتفاظ بمبلغ (١٠٠) مائة دينار .

ج - تودع جميع المبالغ النقدية التي تزيد عما هو مدين اعلاه في مصرف او اكثر يومياً وتفيد بالحساب الجاهل للمؤسسة .

هذه هي النص

د - لا يجوز سحب أي مبلغ كان من أموال الصندوق إلا وفق أحكام النظام المالي المعمول به لدى القوات المسلحة أو أي نظام مالي مستقل للمؤسسة يوضع مستقبلا .

هـ - تجري جميع الدفعات لأصحاب الاستحقاق نقدا بما لا يزيد عن خمسة وعشرين دينارا وبخلاف ذلك تدفع شيكات حسب الأصول التالية :

١ - إذا كان مبلغ سند الصرف لا يزيد على (١٠٠٠) ألف دينار فيوقع الشك من قبل المراقب المالي ومدير المؤسسة اللذين يفوضان بذلك من قبل القائد العام للقوات المسلحة وتنسب من المدير المالي للقوات المسلحة .

٢ - إذا زاد مبلغ سند الصرف عن (١٠٠٠) ألف دينار فيوقع الشك من قبل رئيس الهيئة أولائه أو من قبل أي شخص ينسبه المدير المالي للقوات المسلحة ويفوضه القائد العام بالإضافة إلى المذكورين بالبند (١) أعلاه .

المادة ٢٤ - للهيئة أن تنسب للقائد العام اتفاق ما لا يزيد عن ٥٠٪ من الأرباح الصافية لصرفها على رفاهية كافة الرتب في القوات المسلحة والمرضى في المستشفيات العسكرية وأسر الشهداء .

المادة ٢٥ - على كل موظف من مستلمي الأموال والبضائع تقديم كفالة مالية حسب نظام الكفالات المعمول به في الحكومة .

المادة ٢٦ - أ - لا يجوز بيع البضائع الموجودة بالأسواق التجارية إلا لعائلات الضباط والأفراد .

ب - يجوز البيع إلى المدنيين في حالة وجود بضائع يقرر بيعها بسبب كساد تصرفها أو خوفا عليها من التلف أو الوقوع في خسارة مالية وذلك بطريق المزاد العلني على أن يتم إخضاعها للرسوم الجمركية ورسوم الاتاج المحلي إذا كانت واردة للمؤسسة من جهات معفاة من الرسوم .

المادة ٢٧ - للهيئة اتخاذ قرار بشطب أية مبالغ أو بضاعة نتيجة تعرضها للقتل أو التلف أو النقص أو إذا أصبحت غير صالحة للاستهلاك وفق ضوابط تنظم من قبل لجنة من ثلاثة ضباط يشكلها رئيس الهيئة تنوى تنظيم كشوفات بها وتصديق مدير المؤسسة وترفع للهيئة لاتخاذ قرار بشطبها وإخراجها من القيود على أن يصدق القرار من القائد العام وبشروط في ذلك أن لا يجري الشطب في حالة الإهمال أو الاختلاس قبل صدور قرار الجهة القضائية المختصة .

المادة ٢٨ - بين لباس خاص للموظفين بالمؤسسة .

المادة ٢٩ - أ - يحق للمؤسسة إقامة الأبنية والمنشآت التي تعتبر ضرورية لمصلحة المؤسسة وضمن ممتلكات الجيش .

ب - يقدم الجيش الأبنية والمستودعات اللازمة للمؤسسة مجاناً مع صيانتها وذلك في حالة توفرها .

المادة ٣٠ - مع مراعاة أحكام هذا النظام يخضع مستخدمو وعامل المؤسسة لأحكام قانون العمل الساري المعمول .

المادة ٣١ - للقائد العام بتنسيب من الهيئة صلاحية إصدار التعليمات في الأمور التالية :

- أ - تنمية موارد المؤسسة .
- ب - تحديد كيفية استخدام العمال والموظفين .
- ج - تصفية المؤسسة عند الأوزم والتصرف بأموالها لمصلحة القوات المسلحة حسبما يراه مناسبا .
- د - أي أمر آخر يكفل تنفيذ أحكام هذا النظام .

المادة ٣٢ - يقوم ديوان المحاسبة بتدقيق حسابات المؤسسة .

المادة ٣٣ - لا ترتب على الحكومة أية التزامات مالية من جراء تنفيذ أحكام هذا النظام .

أحمد بن طلال

١٩٧١/١١/٣

وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة
فواز الروسان	أميل الغوري	أحمد الوزي	وزير الدولة
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة

وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة

وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة

وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة

وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة

وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة

وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة

وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة	وزير الدولة

هكذا من أجل

نحى الحسين للملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١٠/٣٠ ،

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٥) لسنة ١٩٧١

نظام معدل لنظام مكتب التمويل ومراقبة الأسعار

صادر بمقتضى المادة (٤) (١ / ٦) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام مكتب التمويل ومراقبة الأسعار لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع النظام رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٢) من النظام رقم ٨٤ لسنة ١٩٧١ المعدل للنظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٢ :

يتألف مجلس ادارة المكتب كما يلي :-

- رئيساً وكيل وزارة الاقتصاد الوطني
 - نائباً للرئيس مدير التمويل ومراقبة الأسعار
 - عضواً ممثل عن وزارة المالية ينتدب بقرار من وزير المالية على ان لا تقل درجته عن الرابعة
 - عضواً ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني ينتدب بقرار من الوزير على ان لا تقل درجته عن الرابعة
 - عضواً ممثل عن وزارة الزراعة ينتدب بقرار من وزير الزراعة على ان لا تقل درجته عن الرابعة
 - عضواً ممثل عن مديرية التسويق الزراعي ينتدب بقرار من الوزير على ان لا تقل درجته عن الرابعة
 - عضواً ممثل عن ديوان المحاسبة ينتدب من قبل رئيس ديوان المحاسبة على ان لا تقل درجته عن الرابعة
 - عضواً ممثل عن وزارة الداخلية / الشؤون البلدية والقروية ينتدب بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية
 - عضواً ممثل عن الاتحاد التعاوني المركزي
 - عضواً ممثل عن أمانة العاصمة ينتدب بقرار من أمين العاصمة
 - عضواً ممثل عن اتحاد الغرف التجارية يعين بقرار من الوزير
- يكون اجتماع مجلس الادارة قالوياً اذا حضره ستة اعضاء على الاقل بما فيهم الرئيس او نائبه .
وتصدر قراراته بأكثرية اصوات الاعمضاء الحاضرين :

المادة ٣ - يلغى النظام المعدل رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٨ والنظام المعدل رقم (١٣) لسنة ١٩٧٠ .

الحسين بن طلال

١٩٧١/١٠/٣٠

وزير دولة
الدبلوماسية
لواز الروسان
وزير دولة
الدبلوماسية
اميل الغوري
وزير دولة
الخارجية
احمد الوزني
وزير دولة
المالية
ووزير الدفاع
وصفي النل

وزير الثقافة والاعلام
والسياحة والآثار
عدنان ابو عوده
وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية
ووزير الانشاء والتعمير بالوكالة
يعقوب ابو غوش
وزير دولة لشؤون
رئاسة الوزراء
مازن العجلوني

وزير دولة
الصحة
محمد الهشير
وزير دولة
الداخلية
ابراهيم الحباشنة
وزير دولة
المواصلات
محمد خلف
وزير دولة
الزراعة
عمر عبد الله
وزير دولة
الاقتصاد الوطني
عمر النابلسي

وزير دولة
التقني
البيس المعشر
وزير دولة
الاشغال العامة
محمد الفرحان
وزير الشؤون
الاجتماعية والعمل
مصطفى دودين
وزير التربية والتعليم والاعمال
والشؤون والمؤسسات الاسلامية
اسحق الفرحان

هكذا من الأصل

نحسب الحسب للملكة المغربية

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١١/٣

تأمر بوضع النظام الآتي .

نظام رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧١

نظام معدل لنظام رواتب وعمولات افراد قوة الامن

صادر بمقتضى المادة (٩٣) من قانون الامن العام

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رواتب وعمولات افراد قوة الامن العام لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع النظام رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١١) المضافة الى النظام الاصلي بالنظام رقم (٥) لسنة ١٩٧٠ بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

أ - تصرف للضباط من رتبة مقدم فما فوق علاوات شهرية في كافة وحدات الامن العام بدلا من استخدام مراسلين من افراد القوة حسب النسب التالية :-

لواء فما فوق	٢٨ دينار
زعيم	٢١ د
عقيد	١٤ د
مقدم	٧ دنالير

١٩٧١/١١/٣

أحمد بن بطال

وزير الداخلية	وزير الدولة	وزير الشؤون البلدية والقروية	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
فواز الروسان	أميل الغوري	أحمد اللوزي	وزير الخارجية بالوكالة وصفي التل
وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الدولة لشؤون	رئاسة الوزراء
والسياحة والآثار	وزير الانشاء والتعمير بالوكالة	مازن المجلولي	عبدان أبو عودة
وزير الصحة	وزير الداخلية	وزير المواصلات	وزير الزراعة
محمد البشير	محمد خلف	عمر النابلسي	وزير التربية والتعليم والاعمال
وزير الشؤون	وزير الاشغال العامة	مضطفي دودين	الاشغال العامة
محمد الفرحان	محمد الفرحان	اسحق الفرحان	الاشغال العامة

نحسب الحسب للملكة المغربية

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١١/٣

تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧١

نظام معدل لنظام تنظيم وإدارة وزارة الاقتصاد الوطني

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تنظيم وإدارة وزارة الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع النظام رقم (١٢) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢١) من النظام الاصلي باضافة الفقرة (أ) التالية الى آخرها .

أ - يحل وزير المالية محل وزير الاقتصاد الوطني ويحل محل عن وزارة المالية محل ممثل دائرة التكوين في نظام اللوازم وخدمات الدعاية والاعمال الانشائية لسلطة السياحة رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٦ .

١٩٧١/١١/٣

أحمد بن بطال

وزير الداخلية	وزير الدولة	وزير الشؤون البلدية والقروية	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
فواز الروسان	أميل الغوري	أحمد اللوزي	وزير الخارجية بالوكالة وصفي التل
وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الدولة لشؤون	رئاسة الوزراء
والسياحة والآثار	وزير الانشاء والتعمير بالوكالة	مازن المجلولي	عبدان أبو عودة
وزير الصحة	وزير الداخلية	وزير المواصلات	وزير الزراعة
محمد البشير	محمد خلف	عمر النابلسي	وزير التربية والتعليم والاعمال
وزير الشؤون	وزير الاشغال العامة	مضطفي دودين	الاشغال العامة
محمد الفرحان	محمد الفرحان	اسحق الفرحان	الاشغال العامة

هكذا من أجل

نحى الحسين للهك سلس المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١١/٣

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٨) لسنة ١٩٧١

نظام معدل لنظام فني الاسنان

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام فني الاسنان لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع النظام رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٩) من النظام الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وازدادة الفقرة (ب) التالية اليها :-
ب - يحظر على فني الاسنان مزاوله مهنته في الاماكن التي لا يوجد فيها عيادات لاطباء الاسنان :-

١٩٧١/١٠/١٣

أحسين بطلال

رئيس الوزراء ووزير الدفاع
وزير الخارجية بالوكالة
وصلي التل

وزير الثقافة والاعلام
وزير السياحة والآثار
عدنان ابو عودة

وزير الصحة
وزير الداخلية
وزير المواصلات
وزير الزراعة
وزير الاقتصاد الوطني
عمر النابلسي

وزير النقل
وزير الاشغال العامة
وزير الاجتاعية والعمل
وزير التربية والتعليم والارواقف
والشؤون والمقتلعات الاسلامية
اسحق الفرسان

نحى الحسين للهك سلس المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١١/١٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٩) لسنة ١٩٧١

نظام معدل لنظام المياه لبلدية كفر نجة

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المياه لبلدية كفر نجة لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع النظام رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١١) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١١ - تستوفي اثمان المياه من المشتركين كما يلي :

- أ - ٢٠ فلساً عن كل متر مكعب من متر واحد الى عشرين متراً عن كل ثلاثة اشهر .
ب - ٨٠ فلساً عن كل متر مكعب من واحد وعشرين متراً فما فوق عن كل ثلاثة اشهر .
ج - يستوفي من المشترك تسعة فلس عن كل ثلاثة اشهر كحد ادنى ولو نقصت كمية المياه المستهلكة عن الخمسة عشر متراً مكعباً .

١٩٧١/١١/١٠

أحسين بطلال

رئيس الوزراء ووزير الدفاع
وزير الزراعة بالوكالة
وصلي التل

وزير الثقافة والاعلام
وزير السياحة والآثار
عدنان ابو عودة

وزير الصحة
وزير الداخلية
وزير المواصلات
وزير الزراعة
وزير الاقتصاد الوطني

وزير النقل
وزير الاشغال العامة
وزير الاجتاعية والعمل
وزير التربية والتعليم والارواقف
والشؤون والمقتلعات الاسلامية
اسحق الفرسان

هكذا منه التصل

نحو الشريعة الإسلامية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/١١/١٩٧١

أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١٠) لسنة ١٩٧١

نظام موظفي المؤسسة البحرية لميناء العقبة

صادر بمقتضى المادة ١٢ فقرة (ب) من قانون المؤسسة البحرية لميناء العقبة رقم (٤) لسنة ١٩٦٩

الفصل الأول

التعريفات

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام موظفي المؤسسة البحرية لميناء العقبة لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تسري أحكام هذا النظام على جميع الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من موازنة المؤسسة بمقتضى جدول تشكيلات الوظائف الخاصة بالمؤسسة ولا تسري على العمال.

المادة ٣ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها في أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

المؤسسة : المؤسسة البحرية لميناء العقبة .

المجلس : مجلس إدارة المؤسسة .

المدير : مدير عام المؤسسة .

الموظف : كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص في وظيفة مدبرية في جدول تشكيلات المؤسسة .

اللجنة : اللجنة أو اللجان التي يعينها مجلس الإدارة أو المدير العام لمعالجة شؤون الموظفين .

المبالات : مجموع الوظائف والدرجات المدرجة في جدول تشكيلات المؤسسة المصدقة من المجلس .

الفصل الثاني

اصناف الموظفين

المادة ٤ - يقسم الموظفون الى :

- أ - موظفين مصنفين وهم الذين يعينون في إحدى الوظائف الواردة في المادة (٥) من هذا النظام .
ب - موظفين يعقود وهم الذين يعينون لمدة محددة بموجب عقود خاصة تبرم بينهم وبين المؤسسة .
المادة ٥ - أ - يكون تصنيف الموظفين المشار إليهم في الفقرة (أ) من المادة (٤) السابقة على النحو التالي :-

الصنف	الدرجة	الراتب الشهري الأدنى	الراتب الشهري الأعلى	الزيادة السنوية
فلس	دينار	فلس	دينار	فلس
الاول	اولى (أ)	٢٢٠	٣٠٠	٨
	اولى (ب)	١٨٠	٢٢٠	٥
	اولى (ج)	١٣٠	١٨٠	٥
	اولى (د)	١٠٠	١٥٠	٥
الثاني	ثانية (أ)	٨٠	١١٠	٣
	ثانية (ب)	٦٠	٨٠	٢
	ثانية (ج)	٥٠	٧٠	٢
الثالث	ثالثة (أ)	٤٠	٦٠	٢
	ثالثة (ب)	٣٥	٥٠	١
	ثالثة (ج)	٢٥	٣٥	١
	ثالثة (د)	١٥	٢٥	١

ب - يتم التعيين بهذه الوظائف حسب الأسس والمبادئ التي يقررها المجلس لهذه الغاية وفقاً لمتطلبات الوظيفة .

الفصل الثالث

تعيين الموظفين وترقيتهم

المادة ٦ - لا يعين أي موظف في المؤسسة إلا إذا كان :-

- أ - قد أكل السنة الثامنة عشرة من عمره .
ب - لا تقا صحياً بقرار من الطبيب المعتمد من قبل المؤسسة .
ج - حسن السلوك والسمعة .
د - متمتعاً بحقوقه المدنية ، غير محكوم عليه بعقوبة أو بجنحة (غشيل بالسرقة والاحتيال والاختلاس والتزوير والرشوة وسوء الائتمان والشهادة الكاذبة وأية جريمة أخرى مخالفة بالأخلاق العامة) .
هـ - حائزاً على المؤهلات العلمية أو الخبرات التي تتطلبها طبيعة الوظيفة التي يعين فيها .

هذه من الأصل

المادة ٧ - أ - يعين المدير وفقاً لأحكام المادة (٨) (أ) من قانون المؤسسة .

ب- يعين موظفو الصنف الأول الآخرون بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير .

ج- يعين موظفو الصنف الثاني والثالث بقرار من المدير بناء على تنسيب اللجنة .

المادة ٨ - يعين الموظفون بمقود بالشكل التالي :-

أ - بقرار من المجلس وتنسيب من المدير اذا زاد راتب الوظيفة عن ٦٠ دينار في الشهر ، أو اذا زادت مدة العقد على سنتين .

ب- بقرار من المدير اذا كان راتب الوظيفة (٦٠) دينار في الشهر او اقل .

المادة ٩ - أ - عند تعيين الموظف المصنف في المؤسسة يكون تحت التجربة لمدة سنة .

ب- اذا اثبت الموظف خلال المدة المشار اليها في الفقرة (أ) السابقة جدارة في عمله يثبت في الخدمة بقرار من المرجع المختص بالتعيين .

ج- تعتبر مدة التجربة جزءاً من مجموع خدمة الموظف .

المادة ١٠ - لا يجوز تعيين أي موظف مصنف في المؤسسة الا في وظيفة شاغرة في ملائمتها .

المادة ١١ - أ - اذا شغرت وظيفة في ملاك المؤسسة فيجوز ملؤها من داخل الملاك بطريقة الترقيع .

ب- اذا لم يتوفر مستحق للترقيع من بين موظفي المؤسسة فيجوز ملء الوظيفة الشاغرة بطريقة التعيين من خارج الملاك .

المادة ١٢ - أ - يتم ترقيع موظفي الصنف الاول بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير .

ب- يتم ترقيع موظفي الصنف الثاني والثالث بقرار من المدير بناء على تنسيب من اللجنة .

المادة ١٣ - يراعى في ترقيع الموظفين القواعد التالية :-

أ - لا يرفع الموظف الا الى وظيفة شاغرة في الملاك .

ب- لا يجوز ترقيع الموظف قبل ان يكون قد امضى ثلاث سنوات على الاقل في الدرجة التي يشغلها .

ج- يرفع الموظف درجة درجة ، والى احدى مروط الدرجة الاعلى مباشرة .

د - تقدر كثافة مستحقي الترقيع بالنظر الى جدارتهم على ضوء انتاجهم في الوظيفة .

المادة ١٤ - أ - اذا قدمت بحق اي موظف شكوى تستوجب ملاحقته تأديبياً او جزائياً فلا ينظر في ترقيعه الا بعد صدور القرار النهائي في القضية ، على ان تترك احدى الدرجات التي يمكن ترقيعه اليها شاغرة الى ان يثبت في قضيتته فاذا تقرر عدم اتخاذ اجراءات تأديبية بحقه او برىء من التهمة المستندة اليه او اذا كانت العقوبة من العقوبات التي لا تخرمه من الترقيع نظر في ترقيعه واعتبر تاريخ ترقيعه بتاريخ ترقيع الموظفين الذين يتساوون معه في حق الترقيع اذا كان ترقيعهم قد تم قبل صدور القرار بتبرئته .

ب- يحرم الموظف من الترقيع في الحالتين التاليتين :-

١ - اذا صدر بحقه حكم قطعي بجناية وجنحة مخلة بالشرف (كالسرقة والاحتيال والاختلاس والتزوير والرشوة وسوء الائتمان والشهادة الكاذبة وآية جريمة أخرى مخلة بالاخلاق العامة) .

٢ - اذا صدر قرار تأديبي من المرجع المختص يقضي بأحدى العقوبات المنصوص عليها في الفقرات (ج ، د ، هـ) من المادة (٤٣) من هذا النظام .

المادة ١٥ - يستحق الموظف الزيادة السنوية بعد مرور سنة كاملة على تعيينه او على تاريخ حصوله على زيادة سابقة اذا لم يصدر قرار بحجبها عنه وفقاً لأحكام هذا النظام .

الفصل الرابع

النقل والانتداب والوكالة

المادة ١٦ - يجوز للمدير نقل أي موظف من وظيفة الى أخرى أو ان ينسب له ليشغل وظيفة أخرى لمدة محددة وفقاً لمتطلبات العمل ومصلحة المؤسسة على ان لا يقصد من هذا الاجراء عقوبة الموظف .

المادة ١٧ - أ - عند شغور اية وظيفة او غياب شاغلها يجوز للمدير ان يكلف موظفاً آخر بالقيام مؤقتاً بمهام الوظيفة بالوكالة بالإضافة الى مهام وظيفته الاصلية .

ب - ان قيام الموظف الوكيل بمهام الوظيفة بالوكالة لا يكسبه حق التعيين فيها كأصيل .

المادة ١٨ - يلتزم الموظف بما يلي :-

أ - القيام بمهام وظيفته بكل امانة واخلاص .

ب - تكريس جميع اوقات الدوام الرسمي لانجاز مهام وظيفته .

ج- التقيد بالتعليمات التي يصدرها اليه رؤسائه .

د - المحافظة على مصالح المؤسسة وعدم التصرف بأي حق من حقوقها .

المادة ١٩ - يحظر على الموظف ما يلي :-

أ - ترك العمل او التوقف عنه في اي وقت من اوقات الدوام التي يعينها المدير بأي سبب من الاسباب دون اذن من رئيسه المباشر .

ب - افشاء اية معلومات تتعلق بالمؤسسة اطلع عليها اثناء خدمته وكذلك نشر اية معلومات في الصحف دون موافقة المدير .

ج- الاحتفاظ بأية وثيقة او مخبرات من الوثائق او المخبرات الخاصة بالمؤسسة او نسخ صور عنها بقصد استغلالها .

د - ممارسة اية وظيفة او اعمال تجارية او صناعية او زراعية دون اذن خطي من المدير وعلى ان لا يتعارض ذلك مع مصلحة المؤسسة .

هـ - استغلال وظيفته وصلاحياتها في المؤسسة لمنفعة الشخصية .

الفصل الخامس

الاجازات

المادة ٢٠ - الاجازات السنوية :

تخصب الاجازة السنوية التي يستحقها الموظف ابتداء من اول كانون ثاني من كل سنة ويستحق الموظف اجازة نسبية عن المدة الواقعة بين تاريخ تعيينه وأول كانون الثاني من السنة التالية ، وترأى مقتضيات العمل عند الموافقة على استعمال الاجازة .

هكذا من أجل

المادة ٢١ - أ - يعطى موظفو الصنف الاول اجازة مدتها ثلاثون يوما .

ب - يعطى موظفو الصنفين الثاني والثالث اجازة سنوية مدتها واحد وعشرون يوما .

ج - يعطى الموظفون بعقود اجازة مدتها ثلاثون يوما الا اذا نص العقد على خلاف ذلك .

المادة ٢٢ - تحسب الاعياد والمطل الرسمية ضمن الاجازة السنوية اذا وقعت خلالها ولا تحسب اذا جاءت قبل الاجازة او بعدها .

المادة ٢٣ - لا يعطى الموظف اجازة سنوية الا بعد انقضاء ستة اشهر على تعيينه ولا يجوز جمع الاجازات لاكثر من سنتين متتاليتين .

المادة ٢٤ - أ - يعطى المدير اجازته السنوية بموافقة رئيس المجلس .

ب - يعطى الموظف اجازته السنوية بموافقة المدير بناء على تنسيب رئيس القسم .

ج - يجب تقديم طلب الاجازة قبل اسبوع على الاقل من تاريخ بدئها الا في الاحوال اضطرارية .

المادة ٢٥ - يجوز للمدير ان يستدعي اي موظف من اجازته لاستئناف عمله اذا اقتضت متطلبات العمل ذلك ، على ان يبقى حق الموظف قائما في المدة المقطوعة من اجازته .

المادة ٢٦ - أ - يستعمل الموظف اجازته السنوية دفعة واحدة ويجوز تجزئتها اذا سمحت متطلبات العمل بذلك .

ب - لا يجوز قطع الاجازة او تأجيلها او الغائها او قطعها بعد الموافقة عليها وابلاغها للموظف الا بموافقة المدير .

المادة ٢٧ - يستحق الموظف الذي تنتهي خدمته في المؤسسة تعويضا عن اجازته والتي كان يستحقها لو بقي على رأس عمله ويصرف هذا التعويض دفعة واحدة عند انفكاك الموظف عن العمل ، واذا كان قد استعمل من الاجازة ما يزيد عن استحقاقه بالنسبة لما مضى من السنة فيسترد منه راتب الايام الزائدة الا اذا كان انتهاء العمل بسبب الوفاة .

المادة ٢٨ - لا يجوز تعويض الموظف ماليا عن اجازته السنوية التي يقرر المرجع المختص عدم اعطائها له لاسباب تقضيه ظروف العمل الا بموافقة المجلس بتنسيب من المدير على ان لا يتجاوز التعويض مقدار الراتب الذي يستحقه الموظف عن مدة الاجازة .

المادة ٢٩ الاجازات العرضية

يجوز للمدير في حالات استثنائية او اضطرارية منح الموظف المصنف اجازة عرضية براتب اذا كان قد استنفذ اجازته السنوية على ان لا يزيد مجموع هذه الاجازات العرضية في السنة الواحدة على اربعة عشر يوما .

المادة ٣٠ - الاجازات المرضية

تحسم الاجازات المرضية من الاجازة السنوية العادية اذا كانت لمدة اسبوع او اقل ما لم تمدد هذه الاجازة وتؤيد بقرار من اللجنة الطبية الوالية سواء اعطيت الاجازة المرضية داخل المملكة او خارجها ولا تحسم الاجازة المرضية المعطاة للموظف المريض بخارج المملكة من الاجازة السنوية العادية اذا وقعت خلال الاجازة .

المادة ٣١ - اذا اعطي الموظف اجازة مرضية بعد ان استنفذ اجازته السنوية العادية فلا تحسم هذه الاجازة او اية اجزاء منها من الاجازة العادية التي يستحقها في السنة التالية .

المادة ٣٢ - تعطى الاجازة المرضية لمدة لا تتجاوز اسبوعا واحدا بناء على تقرير طبي من طبيب الحكومة او الطبيب الذي تعتمد المؤسسة واذا زادت المدة على اسبوع ولم تتجاوز شهرا واحدا فتعطى الاجازة المرضية بناء على تقرير طبي من اللجنة الطبية الوالية .

المادة ٣٣ - اذا لم يشف الموظف من مرضه خلال شهر واحد من تاريخ مرضه فتمدد اجازته المرضية للمدة التي تراها اللجنة الطبية العليا ضرورية .

المادة ٣٤ - على اللجنة الطبية ان تحدد في تقريرها المدة التي ترى انها كافية لشفاء الموظف من مرضه فاذا قررت اللجنة الطبية اعادة فحص الموظف بعد انقضاء تلك المدة فلا يسمح له بمزاولة اعماله قبل اعادة ذلك الفحص .

المادة ٣٥ - يتقاضى الموظف راتبه كاملا عن الشهرين الاول والثاني من اجازته المرضية ونصف الراتب عن الشهرين الثالث والرابع .

المادة ٣٦ - اذا لم يشف الموظف من مرضه بعد انتهاء مدة الاربعة اشهر المذكورة فتماد معانيته من قبل اللجنة الطبية العليا ، فاذا وجدت اللجنة المذكورة لدى معانيته للموظف مرة ثانية ان مرضه غير قابل للشفاء فتنتهي خدماته بقرار من المجلس .

المادة ٣٧ - اذا وجدت اللجنة الطبية العليا لدى معانيته للموظف مرة ثانية ان مرضه قابل للشفاء ، ولكنه ليس قادرا على استئناف عمله ، فيجوز بناء على تنسيب المدير وموافقة المجلس تمديد اجازته المرضية لمدة اخرى لا تتجاوز الشهرين بدون راتب .

المادة ٣٨ - اذا زادت مدة مرض الموظف وهو في اجازته خارج المملكة على اسبوع فعليه ان يحصل على تقرير طبي موقع من طبيب ان امكن او من مدير مستشفى في حالة دخوله المستشفى وعلى الموظف ان يعلم المدير برقيا بمرضه حالما يستطيع ذلك . وان يرسل التقارير الطبية اللازمة بالسرعة الممكنة على ان تكون مصدقة من الجهات المختصة ومن قنصل اوردني (ان وجد) .

المادة ٣٩ - اذا اصيب الموظف بحادث اثناء قيامه بواجباته دون اهمال منه او لسبب ناتج عن طبيعة العمل فيمنع اجازة مرضية طويلة المدة اللازمة لشفائه على ان لا تتجاوز ستة اشهر براتب كامل وستة اشهر اخرى بنصف راتب فاذا لم يشف خلال السنة فتنتهي خدمته بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير .

المادة ٤٠ - تدفع المؤسسة جميع النفقات الطبية والصيدلانية ومصاريف الإقامة في المستشفى التي انفقها الموظف وكذلك النفقات لنقله الى المستشفى او الطبيب في حالة اصابته اثناء العمل .

المادة ٤١ - التعويض عن الاصابات

أ - اذا اصيب الموظف باصابة من جراء حادث نشأ اثناء العمل وبسبب العمل وبدون اهمال منه ونجم عن الاصابة وفاة الموظف فيعطى لورثته تعويضا يعادل راتب اثني عشر شهرا من راتبه الاساسي على ان لا يقل عن (٤٥٠) دينار ولا يزيد على (١٠٠٠) ديناراً .

هنا من الفصل

ب- اذا نجم عن الإصابة ضرر جسيم ادى بالموظف الى عجز دائم كلي (وهو العجز الذي يجعل الموظف غير قادر على القيام بجميع الاعمال التي كان باستطاعته القيام بها حين وقوع الحادث الذي نشأ عنه العجز) فيعطى تعويضا يعادل راتب ستة اشهر من راتبه الاساسي على ان لا يقل عن (٤٠٠) ديناراً ولا يتجاوز (٦٠٠) ديناراً على ان يتأيد وجود العجز بتقرير من اللجنة الطبية العليا .

ج- اما اذا نجم عن الإصابة عجز : اثم جزئي (وهو العجز الذي ينقص مقدرة الموظف على الكسب حين وقوع الحادث الذي نجم عنه العجز) فيعطى تعويضا وفقاً لنسبة مئوية - من مبلغ التعويض المقدّر لحالة العجز الكلي حسبما اصاب الموظف في قدرته على الكسب - على ان تتأيد نسبة العجز بتقرير من اللجنة الطبية العليا .

د - لا يؤثر استحقاق التعويض المبين في الفقرات السابقة على ما قد يستحقه الموظف بالاستناد لاحكام المواد ٤٠ و ٤٩ و ٥٠ من هذا النظام .

المادة ٤٢ - أ - اجازة اداء فريضة الحج

يعطى الموظف لأداء فريضة الحج اجازة لا تزيد مدتها عن واحد وعشرون يوماً راتب كامل بالإضافة الى الاجازة العادية التي يستحقها على ان يتم ذلك بموافقة المدير وان لا ينتفع الموظف من هذه الاجازة الا مرة واحدة طوال مدة خدمته وان لا يكون قد ادى فريضة الحج بالسابق ، فاذا لم يؤد الفريضة فتحسم مدة غيابه من اجازته السنوية المستحقة له ان وجدت والا فتعتبر اجازة بدون راتب .

ب- اجازة الامومة

تستحق الموظفة الحامل بناء على تقرير من الطبيب الذي تعتمده المؤسسة اجازة امومة اقصاها اربعون يوماً راتب كامل ولا تشكل هذه الاجازة جزءاً من الاجازة المرضية اذا تعدل عليها استئناف عملها بعد اجازة الامومة بسبب مرض فيجوز منحها اجازة مرضية وفقاً لاحكام الاجازات المرضية .

الفصل السادس

الاجراءات التأديبية

المادة ٤٣ - العقوبات المسكوبة التي يجوز توقيعها على الموظف هي : -

- أ - الانذار .
- ب - الحسم من الراتب لمدة لا تزيد عن اسبوع .
- ج - ايقاف الزيادة السنوية .
- د - تنزيل الراتب .
- هـ - تنزيل الدرجة .
- و - العزل .

المادة ٤٤ - أ - تفرض العقوبات المنصوص عليها في الفقرات أ ، ب و ج من المادة ٤٣ على موظفي الصنفين الثاني والثالث من قبل المدير .

ب- تفرض العقوبات المنصوص عليها في الفقرات (د) و (هـ) و (و) من المادة (٤٣) على موظفي الصنفين الثاني والثالث بقرار من لجنة شؤون الموظفين وموافقة المدير العام .

ج - تفرض العقوبات المنصوص عليها في الفقرات أ و ب و ج من المادة ٤٣ على موظفي الصنف الاول ما عدا المدير بقرار من اللجنة التي عينها المجلس والمؤلفة من عضوين من اعضاء المجلس والمدير .

د - تفرض العقوبات المنصوص عليها في الفقرات (د) و (هـ) و (و) على موظفي الصنف الاول ما عدا المدير بقرار من المجلس بناء على تنسيب اللجنة المذكورة في الفقرة (ج) من هذه المادة .

هـ - قبل اتخاذ اجراءات تأديبية بحق الموظف يقتضي ان يبلغ من قبل المدير بكتاب خطي فحوى التهمة الموجهة اليه لاعطائه فرصة للدفاع عن نفسه قبل اسبوع واحد على الاقل من موعد النظر في التهمة الا في الحالات المستعجلة فيجوز النظر فيها حالاً .

المادة ٤٥ - تعتبر خدمة الموظف متبينة في الحالات التالية : -

- أ - قبول الاستقالة .
- ب - فقد الوظيفة .
- ج - الاستغناء عن الخدمة .
- د - بلوغ سن الستين الا اذا مدت خدمته بقرار من المجلس مرة او اكثر على ان لا يتجاوز التقيد في مجموعه خمس سنوات .
- هـ - عدم اللياقة الصحية بناء على تنسيب من اللجنة الطبية العليا .
- و - صدور حكم قطعي من محكمة مختصة بادانة الموظف بجناية او جنحة مخلة بالشرف (كالسرقة والاحتيال والاختلاس والتزوير والرشوة وسوء الائتمان والشهادة الكاذبة واية جريمة اخرى مخلة بالاخلاق العامة)
- ز - العزل نتيجة الاجراءات التأديبية .
- ح - فقد الرخصة المهنية بالنسبة للموظفين الذين تتطلب طبيعة عملهم حيازتهم لمزاولة المهنة من المرجح المختص .
- ط - الوفاة .

المادة ٤٦ - أ - تقبل استقالة الموظفين من الصنف الاول بقرار من المجلس وبناء على تنسيب المدير وبقرار من المدير بناء على تنسيب اللجنة بالنسبة لموظفي الصنفين الثاني والثالث .

ب- يجب ان تكون الاستقالة والموافقة عاينها خطياً ويجب ان يجاب على طلب الاستقالة في مدة اقصاها ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب .

المادة ٤٧ - على الموظف الذي قدم استقالته ان يستمر في اداء واجباته الى ان يسلم اشعاراً خطياً بقبول استقالته :

هكذا من الأصل

المادة ٤٨ - أ - يعتبر الموظف فاقدًا وظيفته ما لم توجد أسباب مبررة يقنع بها المدير بالنسبة لموظفي الصنفين الثاني

والثالث والمجلس بالنسبة لموظفي الصنف الأول في الحالتين التاليتين :-

١ - إذا عين أو نقل وبلغ خطياً مباشرة مهام وظيفته ولم ينفذ ذلك خلال مدة لا تتجاوز العشرة أيام من التاريخ المحدد لمباشرة العمل .

٢ - إذا انقطع عن عمله دون إذن أو عذر مقبول مدة تزيد على سبعة أيام متتالية حتى ولو كان الانقطاع عقب اجازة قانونية .

ب - إذا قبل المراجع المختص عذر الموظف المتقيد بحسم مدة انقطاعه عن العمل من اجازته السنوية في حالة عدم استحقاقه أية اجازة فتحسم من راتبه المبالغ المستحقة عن مدة غيابه .

المادة ٤٩ - أ - إذا انتهت خدمة الموظف للأسباب المبينة في البند (٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥) من المادة (٤٥) من هذا النظام يدفع له تعويض عن مدة خدمته مع المؤسسة يعادل راتب شهر عن كل سنة خدمة .

ب - يعطى الموظف تعويضاً بنفس المعدل إذا استقال بعد أن يكون قد أمضى خدمة فعلية لمدة خمسة عشر سنة على أن يشعر المؤسسة خطياً برغبته هذه قبل شهرين من الاستقالة .

المادة ٥٠ - يصرف للموظف المصنف في نهاية كل سنة راتب شهر اضافي أو مبلغ يتناسب مع المدة التي عمل بها من السنة إذا لم تشمل خدمته السنة بكاملها .

الفصل السابع

البعثات والدورات التدريبية

المادة ٥١ - يجوز للمجلس بتسبب من المدير أن يوفد الموظف في بعثة أو دورة تدريبية على أن لا تزيد الدورة عن أربعة اشهر ومدة البعثة عن سنة واحدة قابلة للتجديد لسنة أخرى فقط .

المادة ٥٢ - يتقاضى الموظف المبعوث أو الموفد بدورة تدريبية راتبه كاملاً مضافاً إليه نسبة معينة من علاوة السفر المقررة بموجب نظام الانتقال والسفر للمؤسسة ويقرر المجلس هذه النسبة في كل حالة على حدة .

المادة ٥٣ - أ - ينظم الموظف الموفد في بعثة دراسية أو دورة تدريبية قبل انفاذه عقدا يلتزم فيه بالعمل مع المؤسسة للمدة التي يحددها المجلس شريطة أن لا تقل المدة عن ضعف المدة التي يقضيها في البعثة وعن ستين كاملتين إذا كان الموظف موفداً في دورة تدريبية .

ب - إذا اخل الموظف بشروط العقد المشار اليه في (أ) اعلاه يتوجب عليه دفع جميع التفتقات والرواتب التي التفت عليه او دفعت له خلال البعثة او الدورة التدريبية بالإضافة لما يترتب عليه بموجب شروط العقد الأخرى .

الفصل الثامن

اجور الاعمال الاضافية

المادة ٥٤ - تعتبر ساعات العمل الاعتيادية (٨) ساعات في اليوم لمدة ستة ايام في الاسبوع لجميع فئات واصناف موظفي المؤسسة ، ويعتبر يوم الجمعة هو يوم العطلة الاسبوعية الا اذا رأى المدير استبداله بيوم آخر بصورة منتظمة .

المادة ٥٥ - وفقاً لمتطلبات العمل التي يراها المدير يجوز له ان يكلف اياً من موظفي المؤسسة القيام باعمال اضافية زيادة عن ساعات العمل المحدودة بالمادة (٥٤) من هذا النظام . ويجوز للمجلس ان يصدر تعليمات بعين فيها الاجور الاضافية .

الفصل التاسع

احكام عامة

المادة ٥٦ - يحدد المدير مراكز عمل الموظفين وواجبات كل منهم واوراق الدوام في ضوء متطلبات العمل ومصلحة المؤسسة .

المادة ٥٧ - كل حالة لا يعالجها هذا النظام تحال الى المجلس لاقرار ما يراه مناسباً بشأنها .

تحت إشراف

١٩٧١/١١/٠٣

وزير دولة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة	وزير المالية	رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية والزراعة بالوكالة وصفي التل
وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار علوان ابو عوده	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية ووزير الانشاء والتعمير بالوكالة يعقوب ابو غوش	وزير الداخلية العملي
وزير الصحة محمد البشير	وزير الداخلية ابراهيم الحباشنة	وزير الاقتصاد الوطني عمر النابلسي
وزير الشؤون الاجتماعية محمد الفرحان	وزير الاشغال العامة محمد الفرحان	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمؤسسات الاسلامية اسحق الفرحان

هكذا منذ التحصيل

نحى الحسين بن الحسين

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/١١/٩٧١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١١) لسنة ١٩٧١

نظام معدل لنظام اللوازم والمقاولات لوزارة المواصلات

صادر بالاستناد الى المادة ١١٤ من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اللوازم والمقاولات لوزارة المواصلات لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع النظام رقم ٣٧ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٧

تشكل لجنة العطاءات من الوكيل رئيسا واعضاء يمثلون وزارة المالية ووزارة المواصلات ووزارة الاشغال العامة ووزارة الاقتصاد الوطني يختار كل واحد منهم الوزير المختص وعضو من مجلس الاعمار يختاره نائب رئيس مجلس الاعمار وعضو من البنك المركزي يختاره المحافظ على ان لا تقل درجة العضو عن الثانية او ما يعادلها .

١٣/١١/١٩٧١

الحسين بن الحسين

وزير دولة ووزير الشؤون
الاجتماعية والعمل بالوكالة
اميل الهوري

وزير
المالية
احمد اللوزي

رئيس الوزراء ووزير الدفاع
ووزير الخارجية والزراعة بالوكالة
وصفي التل

وزير الثقافة والاعلام
والسياحة والآثار
عدنان ابو عوده

وزير الداخلية للشؤون البلدية والتروية
ووزير الانشاء والتعمير بالوكالة
يعقوب ابو غوش

وزير
العدل

وزير
الصحة
محمد البشير

وزير
الداخلية
ابراهيم الحباشنة

وزير
المواصلات
محمد خلف

وزير
الاقتصاد الوطني
عمر النابلسي

وزير النقل
الميسر المشير

وزير
الاشغال العامة
محمد الفرخان

وزير التربية والتعليم والاعراف
والشؤون والمقدسات الاسلامية
اسحق الفرخان

امر دفاع رقم (٢٠) لسنة ١٩٧١

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩

بالنسبة للحاجة الفورية الماسة ، وتأمينا للسلامة العامة أمر - بالاستناد الى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ - بالاستيلاء على مطبعة جريدة الدفاع التي الغيت رخصتها بمقتضى المادة (٦٢) من قانون المطبوعات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٥ ، وعلى كية الورق الموجودة فيها لقاء تعويض يقرر فيما بعد .

١٩٧١/٩/٢٥

رئيس الوزراء

وصفي التل

امر دفاع رقم (٢١) لسنة ١٩٧١

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩

بناء على تنسيب معالي وزير الاشغال العامة بكتابه رقم ٥/٣/٢٥٦٥ تاريخ ١٩٧١/١١/٧ وبالنظر للحاجة الفورية الماسة لوضع اليد على مساحات الاراضي الميئة على المخطط المرفق بكتاب معاليه رقم ٥/٣/٢٥٦٥ تاريخ ١٩٧١/١٠/٩ المرسلة نسخته الى مدير الاراضي والمساحة أمر بما يلي :-

١ - الاستيلاء على المساحات المذكورة آنفا ريتا يتم استملاكها .

٢ - تعيين لجنة من مأمور التسجيل وشخصين من ذوي الخبرة ينتخبها المأمور لاجراء الكشف الفوري لاثبات نوع الابنية والاشجار والاشياء الاخرى الثابتة في الارض ومساحتها والحالة التي عليها وذلك لاجل الاستئناس بالكشف المذكور عند تقدير التعويض .

٣ - على مدير الاراضي والمساحة اتخاذ الاجراءات اللازمة لسير بمعاملة الاستملاك وفقا لقانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

١٩٧١/١١/٢٢

رئيس الوزراء

وصفي التل

تصحيح خطأ

سقطت سهوا عبارة (ارصدة حصص المساهمين من ارباح الشركات المساهمة التي تدفع او تستحق لهم) من مطلع المادة (٥) من القانون المؤقت رقم (٧٣) لسنة ١٩٧١ المعدل لابتداء (و) من الفقرة (١) من قانون ضريبة الدخل للشور على الصفحة (١٩٣٩) من العدد (٢٣٣٣) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٥ والنص الصحيح المعدل لابتداء المشار اليه هو كما يلي :-

ارصدة حصص المساهمين من ارباح الشركات المساهمة التي تدفع او تستحق لهم وبدلات ايجار اية اموال الخ .

هكذا من الأصل